

## تحليل مؤشرات الشمول المالي FINDEX - دراسة مجموعة من الدول العربية-

## Analysis of financial inclusion indicators FINDEX - a study of a group of Arab countries-

نورة زيري

جامعة محمد البشير الابراهيمى - برج بوعرييج- (الجزائر)، noura.zebiri@univ-bba.dz

النشر: 2022/06/30

القبول: 2022/06/22

الاستلام: 2022/04/22

## ملخص:

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التطرق لواقع الشمول المالي في الدول العربية، وذلك بتحليل أهم مؤشرات الشمول المالي لمجموعة من الدول العربية. وبغية الإجابة على إشكالية الدراسة، والوصول لتحقيق أهدافها، تم استخدام المنهج الوصفي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة، من أهمها، انخفاض مؤشرات الشمول المالي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة باستثناء دولة الإمارات العربية المتحدة، لكل من ملكية الحساب المصرفي لدى المؤسسات المالية الرسمية، ومؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية وكذا مؤشر الخدمات المالية الرقمية، كما أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود المالية، التشريعية والقانونية لمجموعة الدول العربية محل الدراسة من أجل تعزيز عملية الشمول المالي بها.

الكلمات المفتاحية: شمول مالي، مؤشرات الشمول المالي، خدمات مالية.

رموز JEL: G21، G29، I22.

## Abstract:

This research paper aimed to address the reality of financial inclusion in the Arab countries, by analyzing the most important indicators of financial inclusion for a group of Arab countries. In order to answer the problem of the study, and achieve its objectives, Using the descriptive method and the analytical method, using the descriptive method.

The study found many results, the most important of which is the decline in financial inclusion indicators in the group of Arab countries under study, with the exception of the United Arab Emirates, for each of the bank account ownership with official financial institutions, the index of access to financial and banking services and products and the index of digital financial services, as recommended The study stressed the need to intensify the financial, legislative and legal efforts of the group of Arab countries under study in order to enhance the process of financial inclusion in them.

**Keywords:** Financial inclusion, Financial inclusion indicators, Arab countries, Financial services. **(JEL) Classification :** G21, G29, I22.

## 1. مقدمة:

أشارت تقارير دولية عديدة في السنوات الأخيرة إلى أن ما يقارب 40% من سكان العالم لا يدخلون ضمن النظام البنكي الرسمي ولا يحوزون حتى على حسابات بنكية، الأمر الذي انعكس سلبا على عملية الوساطة المالية في حد ذاتها وعلى تمويل مختلف الاستثمارات المساهمة في رفع درجة التنمية الاقتصادية، هذا

من جهة، ومن جهة أخرى لقد ساهم هذا الحرمان المالي بشكل غير مباشر في الرفع من درجة فقر السكان وتدنية المستوى المعيشي لهم، وجعلهم أكثر عرضة لمختلف الصدمات المالية.

انطلاقاً مما سبق، وكنتيجة كذلك للأزمة المالية العالمية لسنة 2008، ازداد اهتمام مختلف الهيئات المالية الدولية وكذلك السلطات النقدية بشكل كبير في السنوات الأخيرة بما يعرف بالشمول المالي Financial Inclusion، واعتباره سياسة رئيسية في دمج مختلف أفراد المجتمع في المنظومة البنكية الرسمية، الأمر الذي سيكفل التطبيق السليم لآليات العلاقة المالية غير المباشرة والاستفادة من آثارها الإيجابية على الاستقرار المالي والاجتماعي.

### 1.1 إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: ما مدى مساهمة مؤشرات

الشمول المالي في الاستخدام الفعال للخدمات المالية؟

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة سنحاول معالجة الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور مؤشر تنوع هيكل القطاع المصرفي على مستويات الشمول المالي للأفراد؟
- ما هي نتائج تحليل مؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية على مستوى الدول العربية؟

- ما هي نتائج تحليل مؤشر الخدمات المالية الرقمية على مستوى الدول العربية؟

### 2.1. فرضيات الدراسة:

في إطار الإجابة على السؤال الرئيسي والتساؤلات الفرعية المنبثقة عنه، نصيغ الفرضية الرئيسية التالية:

- تساهم مؤشرات الشمول المالي في الاستخدام الأمثل والفعال للخدمات المالية على مستوى الدول العربية.

### 3.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح واقع الشمول المالي في مجموعة من الدول العربية، والتعرض إلى أهم المؤشرات المتعارف عليها من أجل تقييمها، وذلك باعتباره وسيلة هامة لاستقرار المالي ودعم النمو الاقتصادي.

### 4.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية:

- توضيح وتحديد مفهوم الشمول المالي والتعرض إلى أبعاده.

- إبراز أهمية وأهداف الشمول المالي.
- التطرق لأهم الهيئات الواضحة لمعايير الشمول المالي.
- تحليل أهم مؤشرات وسياسات الشمول المالي.

### 5.1. منهجية الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية هذه الدراسة، وكذلك من أجل تحقيق جملة الأهداف المذكورة سابقاً، تم الاعتماد على المنهج الوصفي، وذلك باستخلاص وتحليل أهم الدراسات التي تناولت موضوع الشمول المالي.

### 2. التأسيس النظري للدراسة:

#### 1.2. تعريف الشمول المالي:

سبق وأن صدرت عدة تعاريف للشمول المالي من جهات مختصة مختلفة، حيث كان أبرزها التعريف الصادر عن مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمي للشمول المالي AFI الذي يشير للشمول المالي بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل شفاف وبتكاليف معقولة". (صندوق النقد العربي، 2019، ص 2).

كما تعرفه اللجنة الوطنية للشمول المالي الفلسطينية على أنه "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية في القنوات الرسمية، التي تتناسب مع احتياجاتها بالتكلفة والوقت المعقولين، وحماية حقوقها وتعزيز معرفتها المالية بما يمكنها من اتخاذ القرار المالي المناسب". (اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، 2018، ص 7).

ويشير قسم السوق والمالية لمجموعة البنك الدولي، إلى أن الشمول المالي عبارة عن قدرة الأفراد والمؤسسات إلى الولوج إلى الخدمات المالية التي تغطي احتياجاتهم. (Peter Mc Conaghy, 2015, P 2).

مما سبق، يمكن تلخيص تعريف للشمول المالي على أنه مجموعة من الإجراءات والوسائل الهادفة إلى تعميم استخدام أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية ذات التكلفة المعقولة عن طريق احتواء أكبر قدر ممكن من المجتمع داخل النظام المالي الرسمي، وذلك بما يكفل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

#### 2.2. أهمية وأهداف الشمول المالي:

##### 1.2.2. أهمية الشمول المالي:

تتجلى أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور: (أرشد عبد الأمير جاسم، 2018، ص 149).

- المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم.
- المحور الاقتصادي: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية.
- المحور الإستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات إذ تمثلت في النظر في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها (الاستقرار المالي، النزاهة المالية، الحماية المالية للمستهلك).
- إضافة إلى ما سبق، فقد لخص التحالف الدولي للشمول المالي في أحدث إصدار له سنة 2017 لأهمية الاستثمار في الشمول المالي في الشكل الآتي:

#### الشكل رقم(01): أهمية الإستثمار في سياسة الشمول المالي



المصدر: (الشمول المالي AFI، 2017).

#### 2.2.2. أهداف الشمول المالي:

- نظرا للإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامى فيها المنافع المتأتمية من الشمول المالي، ترى المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء/البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي كالتالي: (ياسر عبد طه الشرفا، 2019، ص7).
- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية.
  - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطن وخاصة الفقراء منهم.
  - تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الإستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

### 3.2. أبعاد ومؤشرات الشمول المالي:

خلال العقد الماضي، تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. وقديما تم قياس الشمول المالي بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها بواسطة الأسر ذات الدخل المنخفض والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقد قام تحالف الشمول المالي AFI بإعداد رابطة عمل لبيانات الشمول المالي FIDWG والتي قامت بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد لقياس الإشتغال المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح لإجراء المقارنة والقياس بين البلدان. ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسيين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية. من جهة أخرى، أدركت الشراكة العالمية من أجل الإشتغال المالي مؤخرا GPFي أن الإشتغال المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الإشتغال المالي. ومن ثم تم الخروج ببيانات موثوقة حول أبعاد وقياس الإشتغال المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية للشمول المالي GPFي في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسية للشمول المالي وهي: (ياسر عبد طه الشرفا، 2019، ص7).

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- الإشتغال الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين.
- تعزيز جودة الخدمات المالية.

ويشتمل كل بعد من الأبعاد الثلاثة على مجموعة من المؤشرات، يمكن إدراجها في الجدول الآتي: (كما تجدر الإشارة إلى أن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعبر عنه بواحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية)

## الجدول رقم (01): مؤشرات قياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي

| المؤشرات   | الأبعاد                    |
|--|----------------------------|
| - عدد نقاط الوصول إلى الخدمات.<br>- حسابات النقود الإلكترونية.<br>- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.   | الوصول إلى الخدمات المالية |
| - البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي.<br>- البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم.<br>- البالغين حملة وثائق التأمين.<br>- عدد معاملات الدفع غير النقدية.<br>- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.<br>- ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية.<br>- المحتفظين بحساب بنكي.<br>- التحويلات.<br>- الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية.<br>- الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية. | استخدام الخدمات المالية    |
| - المعرفة المالية.<br>- السلوك المالي.<br>- متطلبات الشفافية.<br>- حل النزاعات.<br>- تكاليف استخدام الخدمات المالية.<br>- العوائق الائتمانية.  | جودة الخدمات المالية       |

المصدر:- (بشار أحمد العراقي، 2018، ص 107).

- (دوفي قرمية، 2017، ص 153).

-(GPI, 2016).

## 4.2. أهم الهيئات العالمية الواضحة لمعايير الشمول المالي:

عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد في الوقت الحالي، وتتباين تركيبة هذه الهيئات ونطاق اختصاصاتها الأساسية ودرجة ارتباطها وأهميتها بالنسبة للشمول المالي، وذلك بدعم وتشجيع كبير من حكومات الأعضاء وغير الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالشمول المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية

للشمول المالي التي خلفتها، والمستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل، ومجموعة البنك الدولي، وغيرها، وهذه الهيئات هي: (ماجد محمود محمد أبودية، 2016، ص 23).

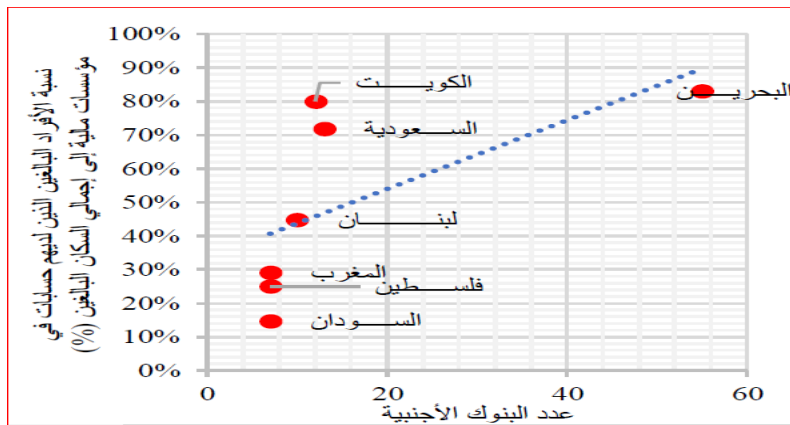
- لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف BCBS.
- اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات CPSS.
- مجموعة العمل المالي FATF.
- الجمعية الدولية لضمانني الودائع IADI.
- الإتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين IAIS.

3. تحليل بعض مؤشرات الشمول المالي لدول عربية:

### 1.3. تحليل مؤشرات تنوع هيكل القطاع المصرفي:

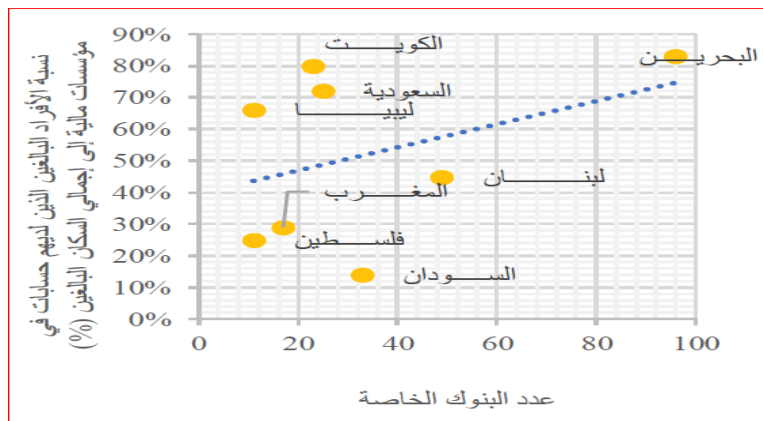
ساهمت الإصلاحات العديدة التي تم تبنيها في الدول العربية في المزيد من انفتاح القطاع المصرفي وجذبه للعديد من المستثمرين المحليين والأجانب، وهو ما ساعد على انخفاض مستويات التركيز المصرفي خلال العقود الثلاثة الماضية. البيانات المتاحة من واقع قاعدة بيانات التنمية المالية للبنك الدولي تشير إلى انخفاض نصيب أكبر خمسة بنوك من إجمالي الأصول المصرفية مقارنة بغيرها من الدول العربية. (هبة عبد المنعم وكريم زايد، 2020، ص 10).

الشكل رقم (02): هيكل ملكية البنوك الوطنية والأجنبية ومؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية.



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، ص 11).

الشكل رقم (03): هيكل ملكية البنوك العامة والخاصة ومؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية.



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، ص 11).

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن البنوك الأجنبية مثلت ما لا يقل عن 50% من إجمالي القطاع المصرفي، صاحب ذلك ارتفاع ملموس لمستويات الشمول المالي للأفراد، مقارنة بنسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حسابات في مؤسسات مالية من إجمالي السكان البالغين، في ثلاث دول إلى ما يفوق المتوسط العربي البالغ 37%، حيث بلغت نحو 83% في البحرين، و80% في الكويت و72% في السعودية.

أما من حيث ملكية البنوك فنلاحظ من خلال الشكل (03) أن هناك ارتفاع في مستويات الشمول المالي للأفراد في الدول الثمانية المشار إليها إلى ما يفوق أيضا المتوسط العربي المسجل، ويلاحظ أن البحرين سجلت أعلى مستوى لتواجد البنوك الخاصة، وأعلى مستوى للشمول المالي على مستوى الدول السابقة (هبة عبد المنعم، كريم زايد، 2020، ص11).

### 2.3. تحليل مؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية:

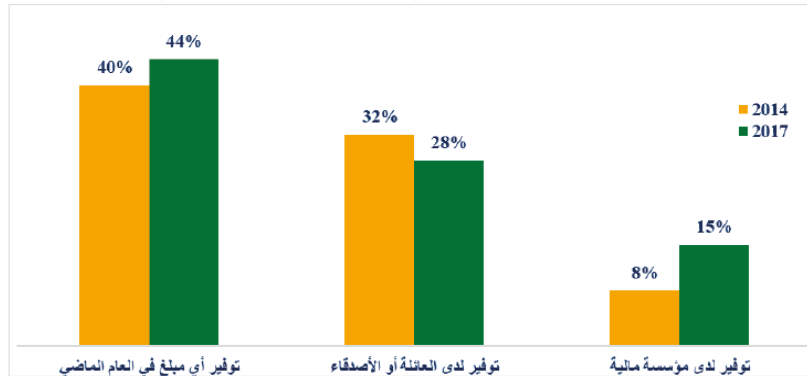
#### 2.3.1. جانب الإيداع:

فيما يخص مؤشرات الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية لدى الدول العربية، ففي جانب الإيداع لازالت نسبة المواطنين الذين يقومون بوضع مدخراتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية دون المستوى المأمول، ذلك بالرغم من أنها تضاعفت تقريبا من 8% في عام 2014 لتصبح 15% في عام 2017، الأمر الذي يتطلب من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الإستمرار في بذل الجهود التوعوية بهدف تغيير سلوك الإيداع لدى المواطنين وحثهم على توجيه مدخراتهم نحو المؤسسات المالية الرسمية. (الشكل 04) وعلى صعيد الدول العربية دائما، هناك تفاوت بينها في نسب المواطنين البالغين المدخرين لدى مؤسسة مالية، حيث كانت النسبة الأكبر لدى الإمارات العربية المتحدة، إذ بلغت 29% في عام 2017، في حين سجلت أقل نسبة



لدى كل من مصر والمغرب حيث بلغت 6% لكل منهما (الشكل 05). (صندوق النقد العربي، 2019، ص 17-18).

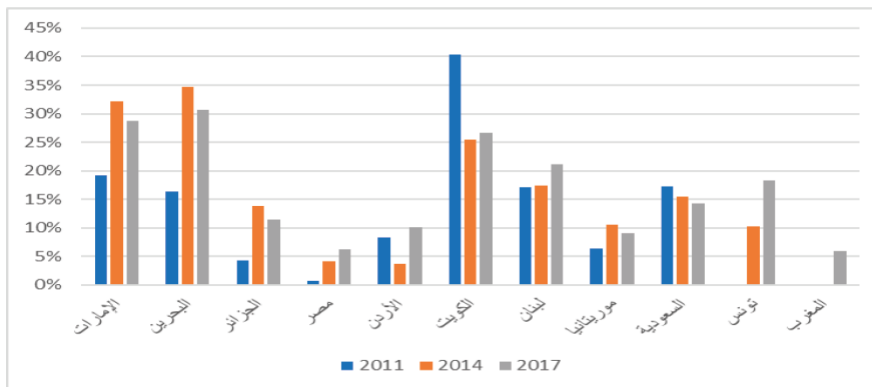
الشكل رقم (04): نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية



المصدر: - (صندوق النقد العربي، 2019، ص 17).

- (مجموعة البنك الدولي، FINDEX، 2017).

الشكل رقم (05): نسبة المواطنين المدخرين في الدول العربية



المصدر: - (صندوق النقد العربي، 2019، ص 18).

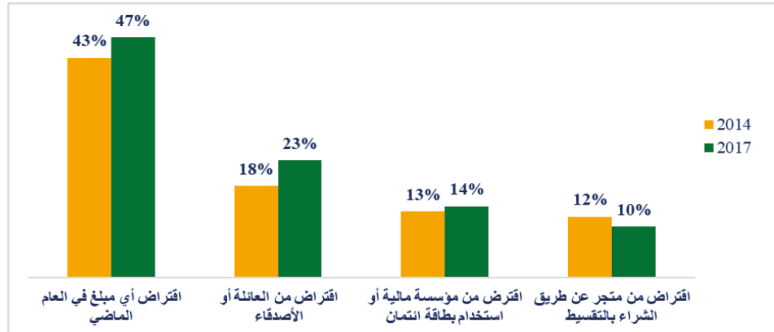
- (مجموعة البنك الدولي، FINDEX، 2017).

### 2.2.3 جانب الإقتراض:

في جانب الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الإئتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة، فلازالت النسب لدى الدول العربية دون الطموحات وتستدعي بذل المزيد من الجهود لرفعها، حيث ارتفعت بشكل طفيف في عام 2017 مقارنة بما كانت عليه في عام 2014، إذ بلغت النسبة حوالي 14% عام 2017 مقابل 13% عام 2014، أما على صعيد دول العالم فقد كانت النسبة أعلى بكثير من النسبة لدى الدول العربية، حيث بلغت النسبة 23% في نهاية عام 2017، في حين كانت النسبة 22% في نهاية 2014، أما على المستوى الانفرادي للدول العربية فقد حققت الإمارات العربية المتحدة نسبة مرتفعة بهذا الخصوص إذ

بلغت النسبة 46% في عام 2017 في حين جاءت البحرين في المرتبة الثانية بنسبة 36%، في حين كانت أقل نسبة لدى الجزائر بنسبة 5%. (الشكلين 06 و 07).

الشكل رقم (06): سلوك الإقتراض لدى المنطقة العربية للمواطنين البالغين 15 عاما فأكثر

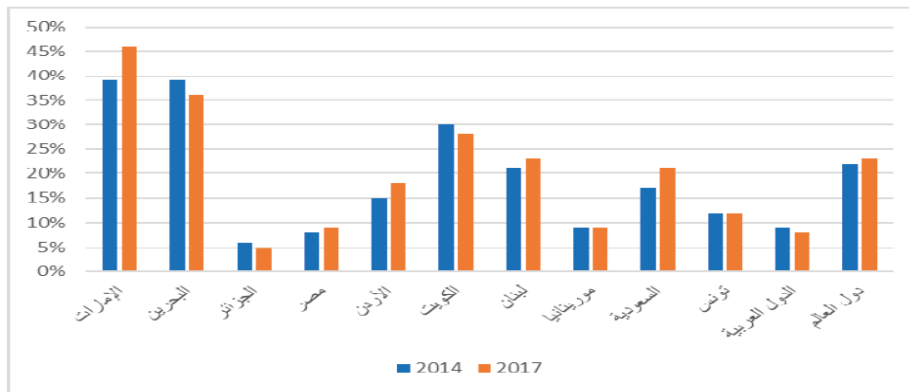


المصدر: - (صندوق النقد العربي، 2019، ص 19).

- (مجموعة البنك الدولي FINDEX، 2017).

الشكل رقم (07): نسب المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين استخدموا البطاقات الائتمانية ممن تزيد

أعمارهم عن 15 عام

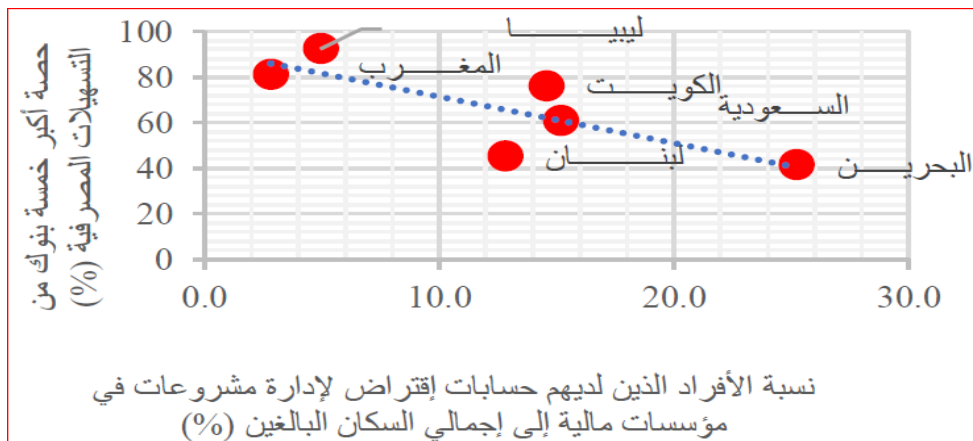


المصدر: - (صندوق النقد العربي، 2019، ص 19).

- (مجموعة البنك الدولي FINDEX، 2017).

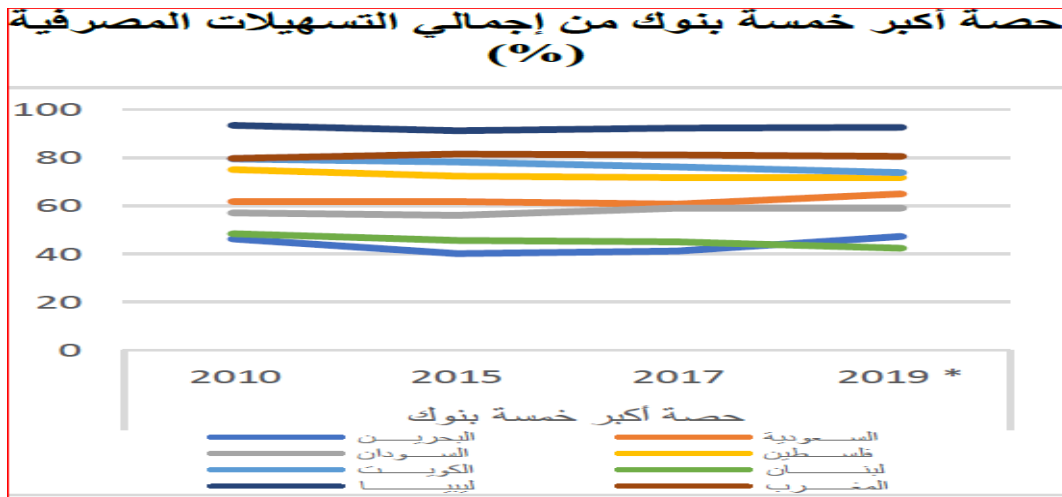
أما من حيث حصة أكبر خمس بنوك من إجمالي التسهيلات المصرفية نلاحظ من خلال الشكل رقم (08) و (09) انخفاضها في كل من فلسطين والكويت ولبنان وليبيا، فيما بقيت تقريبا مستقرة في المغرب. تفاوتت النسبة على مستوى الدول الثمانية ما بين 42.4% في لبنان لأعلى مستوى منافسة و 92.5% في ليبيا لأدنى مستوى منافسة مصرفية. ( هبة عبد المنعم وكريم زايدي، 2020، ص 14).

## الشكل رقم (08): مؤشرات التركيز المصرفي للتسهيلات الائتمانية والشمول المالي



المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، ص15).

## الشكل رقم (09): تطور مؤشرات التركيز المصرفي

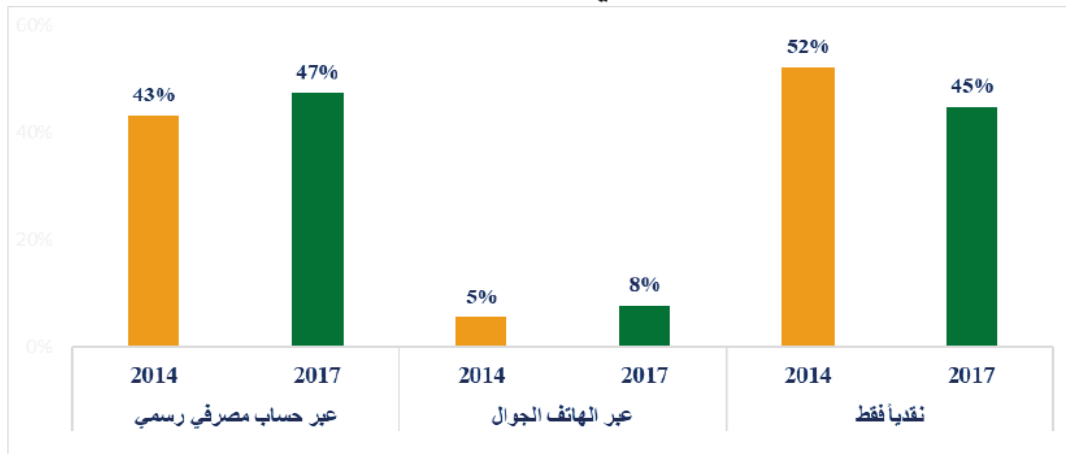


المصدر: (صندوق النقد العربي، 2020، ص14).

## 3.3. تحليل مؤشر الخدمات المالية الرقمية:

فيما يخص مؤشرات الخدمات المالية الرقمية، فقد تحسنت بشكل طفيف خلال عامي 2014 و2017، حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية (من البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما) من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال، من 43% و5% على التوالي في عام 2014 لتصل إلى 47% و8% في عام 2017، وهو ما ساهم في انخفاض نسبة المواطنين البالغين ممن قاموا بإجراء مدفوعات نقدية من 52% في عام 2014 إلى 45% في عام 2017. (الشكل 10).

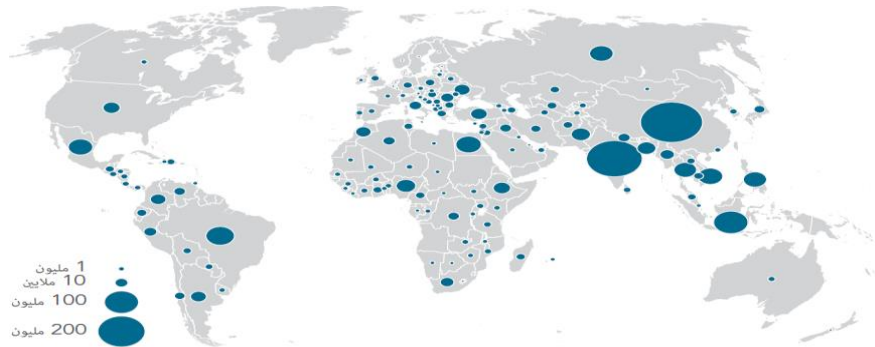
## الشكل رقم (10): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية



المصدر: - (صندوق النقد العربي، 2019، ص 20).

- (مجموعة البنك الدولي، FINDEX، 2017).

## الشكل رقم (11): خريطة توضح حسابات البالغين تم تسديد فواتيرهم نقداً خلال سنة 2017



المصدر: (مجموعة البنك الدولي، 2017، ص 13).

بالاستعانة بما هو موضح في الشكل رقم (11)، تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن فكرة الشمول المالي تنطلق أساساً من عملية فتح الحساب البنكي، إلا أن الواقع قد بين أن فئة كبيرة من سكان دول العالم (خاصة الدول النامية) لا تستخدم الحسابات البنكية في مختلف معاملاتها المالية، ولا زالت تعتمد على الدفع والتسوية النقدية، حيث تشير التقارير الأخيرة المنشورة في بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي إلى وجود مليار بالغ يمتلك حساباً بنكياً عبر مختلف دول العالم يدفعون فواتيرهم نقداً، كما بينت ذات التقارير إلى وجود نحو 300 مليون من مالكي الحسابات البنكية لدى القطاعات الخاصة الذين يتقاضون أجورهم نقداً، الأمر الذي يشير إلى حتمية ابتكار السلطات النقدية لتلك الدول لوسائل جديدة تتعدى عملية الاحتواء المالي فقط، بل تحفز على

الاستغلال الفعلي للحسابات البنكية، وتجنب وصولها الى حالة الحسابات البنكية الخاملة التي تنعكس بالسلب على عملية الوساطة المالية التي تقوم بها البنوك، كما تحملها تكاليف إضافية.

#### 4. الخاتمة:

من أهم أساليب وسياسات استقرار النظام المالي في مجموع الدول العربية محل الدراسة، وتطور منظومتها المالية والمصرفية، ضرورة تبني سلطاتها النقدية ممثلة في بنوكها المركزية ومختلف هيئات صناعة القرار المالي لديها للمبادئ العامة لعملية الشمول المالي، وذلك من خلال تسهيل عملية الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية التي تتناسب مع احتياجات مجتمع الدول العربية، وذلك بما ينعكس بالإيجاب على نمو اقتصادها.

#### 1.4. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتي نعرضها كما يلي:

- يعمل الشمول المالي على احتواء أفراد المجتمع في النظام المصرفي الرسمي، الأمر الذي يساهم في تحسين دور الوساطة المالية، وتحقيق أهميتها الإيجابية العائدة على النظام المصرفي والمالي بحد ذاته من جهة، وعلى أفراد المجتمع والاقتصاد بشكل عام من جهة أخرى.
- تعزيز مجموعة من السياسات والاجراءات لزيادة مستويات الخدمات المصرفية وتنويعها، وتقديم أحدث الخدمات المالية والمصرفية التي تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
- يساهم الشمول المالي في تسهيل حصول أصحاب المشاريع والأفكار المبتكرة على التمويل المناسب لهم، الأمر الذي قد يساهم في تقليص معدلات البطالة والتقليص من دائرة الفقر الى حد ما.
- تشير الإحصائيات الأخيرة لصندوق النقد العربي وكذلك المؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX، إلا أن معدلات الإدخار لدى المؤسسات المصرفية، وكذلك درجة الحصول على الإئتمان البنكي لا تزال منخفضة، وذلك نتيجة إلى عدة أسباب، من أهمها عدم تطوير البنية التحتية لأنظمتها المالية، غير أن تلك النسب كانت مرتفعة إلى حد مقبول في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- تطوير إطار رصد وتقييم استراتيجيات الشمول المالي يساعد على تحفيز المنافسة لتقديم خدمات مالية متنوعة ومنتجات مصرفية تلائم الفئات المختلفة للمجتمع مما يساهم في زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات.

#### 2.4. اقتراحات الدراسة:

وفقا لما تم التوصل إليه من النتائج نقترح ما يلي:

- ضرورة تكثيف الجهود المالية، التشريعية والقانونية للدول العربية من أجل تعزيز عملية الشمول المالي.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في موضوع الشمول المالي، وكيفية توسيع وتسهيل الوصول إلى خدمات مالية مبتكرة تحاكي متطلبات المجتمعات العربية، وتساهم في تخفيض معدلات البطالة والفقر لديها.
- ضرورة استفادة الدول العربية وسلطاتها النقدية من تجربة دولة الامارات العربية المتحدة في مجال الشمول المالي، خصوصا بعد حصولها على المرتبة الأولى عربيا فيما يتعلق بمؤشر الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية.
- ضرورة عمل الدول العربية على تحسين البنية التحتية لأنظمتها المالية، بما يكفل احتواء أكبر قدر ممكن من المتعاملين داخل نظام مالي رسمي، يوفر خدمات ومنتجات مالية متطورة وتوافق متطلبات مستخدمي تلك المنتجات والخدمات، وذلك ضمن أبعاد الشمول المالي.

## 5. قائمة المراجع:

1. صندوق النقد العربي، (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
2. أبودية، ماجد محمود محمد، (2016)، دور الإنتشار المصرفي والإشتمال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
3. هبة، عبد المنعم، كريم، زايد، (2020)، المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد الدولي.
4. جاسم، أرشد عبد الأمير، (2018)، الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية - دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي-، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، (49)، (139-189).
5. دوفي قرمية، (2017)، أثر الاندماج المصرفي على ربحية المصارف الإسلامية -دراسة حالة مصرف السلام البحريني مصرف الإمارات الإسلامي-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، 3 (02)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر، (150-171).
6. الشرفا، ياسر عبد طه، عجوز، حنين محمد بدر، (2019)، دور الإشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء -دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة-، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، 6 (1)، (1-18).

7. العراقي، بشار أحمد، النعيمي، زهراء أحمد، (27 و 28 جويلية 2018)، الشمول المالي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية، المؤتمر العلمي الدولي الثاني، أربيل في العلوم الإدارية والمالية، جامعة جيهان، العراق.
8. الشمول المالي، (2017)، التحالف الدولي للشمول المالي (AFI)، على الرابط:
9. <https://www.findevgateway.org/ar/organization/alliance-financial-inclusion-afi> شوهد يوم: 2021/10/15.
10. اللجنة الوطنية للشمول المالي في فلسطين، (2018)، الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي في فلسطين 2018-2025، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية للنشر، البيرة، فلسطين.
11. مجموعة البنك الدولي، (2017)، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي للبنك الدولي (FINDEX).
12. Peter Mc Conaghy, (2015), Inclusion financière pour catalyser le développement économique dans la région MENA, World Bank group.
13. GPF, (2016), G20 Financial Inclusion Indicators.